بسم الله تعالى

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ش.م.م.
The Consulting Center for Studies & Documentation s.a.r.l.

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٧

قـــــراءة في

الخلـــوة الاقتصادية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الأطراف المشاركة

انعقدت الخلوة بدعوة من رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري بتاريخ ٢١ تموز ١٩٩٧ في فندق الكورال بيتش، واستمرت لمدة ثلاثة أيام. وضمت الخلوة وزراء الصناعة والزراعة والعمل والسياحة والمالية والاقتصاد والتجارة، وحاكم مصرف لبنان، ورئيس مجلس الإنماء والأعمار والمجلس الأعلى للجمارك، ورئيس مجلس الإدارة المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمديرين العامين وكبار المسؤولين في هذه الإدارات.

وتمثل القطاع الخاص بالهيئات والجمعيات الاقتصادية التالية:

- غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان وطرابلس وصيدا والجنوب وزحلة والبقاع.
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- جمعية مصارف لبنان.
- جمعية تجّار بيروت.
- نقابة المقاولين اللبنانيين.
- جمعية شركات الضمان.
- تجّمع رجال الأعمال اللبنانيين.
- الندوة الاقتصادية اللبنانية.

- المجلس الوطني للاقتصاديين اللبنانيين.
- نقابة أصحاب الفنادق في لبنان.
- نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة في لبنان.
- نقابة المؤسسات السياحية البحرية في لبنان.

ولوحظ تغييب للنقابات والجمعيات الممثلة للقطاع الزراعي، إلى جانب تجاهل طرف أساسي في عملية الإنتاج، وهو معني بمواضيع الخلوة، أي العمال ممثلين بهيئاتهم كالاتحاد العمالي العام. وكذلك غيبت البلديات ونقابات المهن الحرة والجمعيات الأهلية والمؤسسات الأكاديمية الوطنية كالجامعة اللبنانية.

ومما لاشك فيه أن عدم شمولية المشاركة يفقد النتائج، التي يمكن أن تتوصل إليها الخلوة الضمانات اللازمة سواء لجهة التنفيذ السليم أو لجهة الديمومة والمصداقية .

ملابسات الخلوة

والجدير ذكره أن انعقاد هذه الخلوة يأتي بعد عدة تطورات وفي ظل تدهور مالي واقتصادي ينذر بمخاطر جدية. وأبرز هذه التطورات تعثر مسار التسوية السياسية في المنطقة، والتصعيد العسكري والأمني الإسرائيلي والجدل الدائر حول موضوع التخصيص بأشكاله المختلفة، والدعوات إلى العصيان المدني، والقصور في التعاطي مع موضوع الانضمام إلى اتفاقيات الغات والشراكة المتوسطية والسوق العربية المشتركة وعدم وضوح الرؤية في هذا المجال، وانشقاق الاتحاد العمالي العام، وقرارات منع الاستيراد وفرض رسوم جديدة على السيارات المستوردة وما أثارته من ردود فعل معارضة، وأزمة البيئة المتفاقمة، والتجاذبات المستمرة بين السلطات الثلاث حول مسائل السياسة والإدارة والمال والاقتصاد. وتتزامن هذه التطورات مع وضع اقتصادي سيء بدليل المؤشرات التالية:

١ـ عجز متزايد في الموازنة تجاوز ٦٠ ٪حتى حدود شهر تموز في حين أن العجز المقدّر في الموازنة هو ٣٧٪.

٢ـ دين عام يفوق ١٤ مليار دولار، أي ما يتجاوز ضعفي احتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية، وبما يفوق الناتج الإجمالي الذي تتراوح تقديراته بين ٨ و ١٢ مليار دولار باختلاف المصادر.

٣ـ خدمة الدين العام بلغت ٦٥٪ من واردات الخزينة.

٤ـ ركود اقتصادي وسط تضاؤل حجم الاستثمارات وانخفاض مستوى الإنتاجية والنقص الفادح في التمويل المتوسط والطويل الأجل.

٥ـ ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض المستوى المعيشي.

٦ـ تجاوز العبء الضريبي حدّ المعقول، فبات في حدود ٢٥٪ من الدخل القومي، بينما المفترض أن يكون الحدّ الأقصى في بلد مثل لبنان بين ١٥ إلى ٢٠٪.

٧ـ الهدر والفساد المستشريان في الجسم الإداري للدولة مما يقلل فاعلية وإنتاجية القطاع العام.

٨ـ تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد ريعي يقوم بالدرجة الأولى على المضاربات والفائدة.

أوراق العمل

وقد طرحت خلال الخلوة ما لا يقل عن ستة أوراق عمل من قِبل هيئات القطاع الخاص المشاركة، إلى جانب ما عرضه وزيري الصناعة والزراعة من إنجازات لوزارتيهما.

وإذا كانت خطة وزارة الصناعة قد رفعت إلى مجلس الوزراء لدراستها والموافقة عليها دون أن يتسنى لنا الإطلاع على مضمونها، فإن الخطة التنفيذية لإنماء وتطوير القطاع الزراعي التي تشكل برنامج عمل وزارة الزراعة حتى العام الفين لم تعتمد على

إحصاءات ودراسات زراعية دقيقة لتحديد الأهداف والأولويات مما جعلها تتصف بالمبالغة والتعميم والاجتزاء لناحية الأهداف والإجراءات. فعلى سبيل المثال تهدف الخطة إلى زيادة مدخول العاملين بالزراعة ليصل خلال ثلاث سنوات إلى مستوى مداخيل بقية القطاعات الاقتصادية، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٠٪، وهو أمر متعذر حصوله بالتأكيد. وتتحدث الخطة عن تنظيم وتطوير التسويق واسواق المنتجات الزراعية دون أن تحدد الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الأمر.. كما أغفلت الخطة أهداف أساسية لتطوير القطاع الزراعي ومنها إنماء القرى والبلدات في الريف بما يكفل بقاء المزارع في أرضه، وتطوير البنى التحتية للزراعة لتسهيل عمليات الاستثمار الزراعي.

وباستثناء الورقة المشتركة للهيئات الاقتصادية وورقة جمعية مصارف لبنان وورقة اتحادات غرف التجارة والصناعة، فقد اقتصرت أوراق العمل الأخرى على عرض وتشخيص لمشاكل قطاعية خاصة مع مطالبة بإيجاد الحلول لها.

أما الأوراق الثلاثة الأولى فإنها تكاد تلتقي على وجود مشكلة أساسية تتمثل في السياسة المالية للحكومة المتعلقة بالانفاق العام الذي يتعدى حدود الإمكانيات المالية والاقتصادية المتاحة للبلاد، وطريقة تمويل وإدارة هذا الانفاق سواء عبر الاستدانة الداخلية أو القروض الخارجية مما يؤدي إلى نتائج وخيمة حرصت الأوراق المذكورة على التحذير منها وإن بشكل متفاوت، وابرز هذه النتائج ما يلي:

- إستئثار القطاع العام بالجزء الأكبر من الموارد المالية المحلية لأجل تمويل عجز الموازنة فيما الجزء المتبقي من هذه الموارد موظف في استثمارات عقارية، مما يحول دون إستفادة القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة واسكان من التسليفات المتوسطة والطويلة.
- تراكم الدين العام بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستأثر بنسبة ٦٥٪ من الموازنة العامة للدولة.

- الهدر والمحسوبيات في الإنفاق مما يساهم في تعاظم العجز ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية القطاع العام ويضاعف من كلفة الإنفاق العام بما لا يتناسب مع حجم ونوعية الخدمات التي يوفرها هذا القطاع.
- ارتفاع معدلات الفائدة وتأثير ذلك في ارتفاع كلفة الاستثمار والإنتاج وتعميق حالة الركود الاقتصادي والحؤول دون انخفاض معدلات البطالة وتحسين المداخيل.

وباستثناء ورقة الهيئات الاقتصادية المشتركة التي أشارت صراحة إلى مسؤولية البرنامج الإعماري في تراكم الدين العام فقد تجنبت بقية الأوراق التطرق إلى السياسات النقدية والإعمارية والاقتصادية للحكومة، ودور هذه السياسات في تعقيد الوضع الاقتصادي الحالي.

وفي المعالجات طرحت الأوراق مجموعة متفرقة من الاقتراحات المباشرة الهادفة إلى تعزيز الإيرادات العامة وضبط النفقات وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، أبرزها ما يلي:

١- تفعيل الجباية وتحصيل المستحقات، كرسوم الكهرباء والميكانيك وتسويات مخالفات البناء والأملاك البحرية ورسوم التسجيل العقاري والبلديات وضرائب الدخل وأرباح المهن الحرة والأملاك المبنية.. وذلك قبل زيادة أية ضرائب أو رسوم جديدة.

٢- توسيع قاعدة المكلفين، من دون تحديد المقصود في هذا الاقتراح.

٣- وضع سقف أعلى للإنفاق والاقتراض، في حين دعت جمعية مصارف لبنان إلى التحول من الاقتراض الداخلي إلى الاقتراض الخارجي.

٤- إعادة النظر بسياسات الدعم، ولا سيما الشمندر السكري والقمح والتبغ، ووقف استيراد الفيول لمصلحة كهرباء لبنان لدفعها إلى تحصيل رسومها المستحقة. يذكر أن كلفة دعم التبغ قدرت بنحو ١٠٠ مليون دولار لعام

١٩٩٦، كما أن استيراد الفيول يكلف الخزينة ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون دولار.

٥ـ إعادة النظر بعمل الصناديق المتخصصة وتفعيل الرقابة عليها لتخفيف الهدر الحاصل.

٦ـ تخصيص بعض مؤسسات الخدمات العامة كالكهرباء والمياه وطيران الشرق الأوسط والريجي والمرفأ والمطار.

٧ـ خفض معدلات الفائدة لتخفيض كلفة الدين ولكي تصبح الليرة عملة اقتصاد واستثمار بدل أن تكون عملة مضاربة وادخار.

٨ـ تحرير السيولة لإعادة النشاط إلى الجسم الاقتصادي.

٩ـ استخدام الاحتياط الإلزامي في مصرف لبنان في تسليفات صناعية وزراعية وإسكانية.

١٠ـ استحداث آليات تسليف خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١١ـ إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة المستخدمة في الصناعة والمعدات الإنتاجية، وتخفيضها على المواد والسلع نصف المصنعة، مما يساعد في خفض كلفة الإنتاج وتمكين المنتجات الوطنية في المنافسة.

وتضمّنت الأوراق المقدمة أيضا المطالبة بإجراء عدة إصلاحات أبرزها ما يلي :

١ـ إعادة النظر بالنظام الضريبي بشكل يؤمن توزيع العبء الضريبي بشكل عادل على القطاعات والنشاطات والمناطق، في حين دعت جمعية مصارف لبنان إلى الابتعاد عن زيادة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل تحديداً) ووضع ضرائب غير مباشرة (استهلاك ـ مبيعات ـ ضريبة على القيم المضافة ـ VAT)...

٢ـ الإسراع في إنشاء المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي..

٣ـ إعادة فتح ملف الإصلاح الإداري وتحديث الإدارة، ولا سيما وقف تدخل السلطة السياسية في أمور الإدارة العامة وحل مسألة الآلاف من الموظفين الفائضين وغير الكفوئين الذين لا حاجة لهم ويحمّلون الخزينة أعباء إضافية..

٤ـ إعادة النظر بنظام الضمان الاجتماعي بما يؤمن الموارد اللازمة لكل التعويضات والتقديمات، وبنوع خاص ضمان الشيخوخة، ويقلل أيضاً من كلفة النظام سواءً بالنسبة للمؤسسات أو لإدارة الضمان ذاتها، ويعالج كذلك محدودية العطاءات بالنسبة للمضمونين.

٥ـ إعادة النظر بقانون العمل بشكل يؤمن المرونة لسوق العمل حسب رأي هيئات القطاع الخاص، أي بمعنى آخر ضمان حرية التعاقد بين العامل وصاحب العمل، إلى جانب زيادة ساعات العمل.

والتقت الهيئات الاقتصادية على دعوة الدولة للانضمام إلى الغات وتفعيل الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية بين لبنان وشركائه من بقية الدول..

رئيس الحكومة

ـ بدوره ألقى رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري كلمة أعرب فيها عن توافقه مع الأوراق المطروحة لجهة ضرورة تحسين المستوى المعيشي للبنانيين وانفتاح الاقتصاد اللبناني وتعزيز قدرات الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها وإيجاد فرص عمل جديدة، واعتبار ذلك أهداف ينبغي العمل لتحقيقها، مؤكداً ثوابت السياسة الاقتصادية للحكومة كالتالي:

١ـ النظام الاقتصادي الحر حيث الدور الأساسي للقطاع الخاص.

٢ـ العمل على تحقيق وتيرة نمو مرتفعة وإنماء متوازن ما بين المناطق اللبنانية ومختلف فئات المجتمع وتأمين فرص العمل.

٣ـ تأكيد تعزيز مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات في لبنان.

٤ـ تعزيز الانفتاح الاقتصادي اللبناني على الاقتصاديات العربية والعالمية.

٥ـ لا ازدهار اقتصادي من دون استقرار اجتماعي.

والملفت أن رئيس الحكومة يشير إلى وجود اختلاف في الأوراق المقدمة وعدم التوافق بينها على طرق المعالجة مما يثير الاعتقاد بأن الحكومة تسعى للتنصّل من مسؤوليتها محاولة رمي الكرة في ملعب القطاع الخاص، مع العلم إن التوفيق بين أهداف وتوجهات هيئات القطاع الخاص وتصويبها، وتوجيه موارد هذا القطاع وتوظيف طاقاته، في الاتجاه الذي يخدم خطة إنمائية واقتصادية عليا يفترض أن يكون على رأس أولويات الخلوة الاقتصادية. وهذا الدور هو بالأساس دور الحكومة.

وبالرغم من أنه لم يعد باستطاعة الرئيس الحريري تجاهل غرق البلاد اكثر فأكثر في أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة إلا انه يبدو غير مستعد للاعتراف بمسؤولية الحكومة عن الازمات المذكورة. فبعد مضي سبع سنوات من انتهاء الحرب الأهلية، ها هو يعيد تذكير الحاضرين بمسؤولية هذه الحرب وكذلك الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية الدولية والإقليمية الصعبة والتحولات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة عن الأزمات التي تعصف بالبلاد، نافياً بذلك مسؤولية سياسة حكومته الاقتصادية والمالية والنقدية.

وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنه ينبغي التساؤل كيف؟، وعلى ماذا كانت الحكومة تراهن عندما أقحمت البلاد في برنامج إعماري ضخم يفوق الإمكانيات الوطنية مما اضطر الدولة للاستدانة وإغراقها في الديون؟!

كذلك رفض رئيس الحكومة ما جاء في بعض الأوراق من تحميل البرنامج الأعماري مسؤولية عجز الموازنة وتفاقم الدين العام وخدمة الدين معتبراً ان السبب الأساسي يكمن في مسائل الإنفاق على زيادة الرواتب والصرف على المدارس والطبابة والنقل المشترك وعلى كل الأمور التي لها علاقة بحياة الناس، وهذه الأزمات هي، بحسب رأيه، الثمن الذي لا بد منه لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في حين أن الإنفاق الإعماري يتم بقروض خارجية لا علاقة لها بعجز الموازنة.

وتعقيباً على هذا الكلام، إذا كان خدمة الدين العام تستأثر بنسبة ٦٥٪ من الموازنة كما يتبين لنا من توزيع أبواب الإنفاق في الموازنة العامة، و ٢٠٪ رواتب للموظفين و ١٠٪ نفقات إدارية متفرقة بما في ذلك الصيانة والتجهيز، فإن النسبة المتبقية التي يمكن صرفها على المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لا تتعدّ ٥٪، وهي نسبة زهيدة جداً. لذا يتضح ان القسم الأكبر من الموازنة العامة بات مخصصاً لخدمة الدين العام، أي الأقساط الديون والفوائد المستحقة عليها، وليس للإنفاق على الرواتب أو مشاريع الخدمات الاجتماعية.

وبما ان الموازنة العامة تضم جميع نفقات الدولة وواردتها، بما في ذلك القروض الخارجية، التي لا بدّ وأن تظهر في النهاية في قطع حساب الموازنة، فإن القروض الخارجية تعود وتسجّل في الموازنة العامة في نهاية السنة، مما يجعلها حكماً باباً رئيسياً من أبواب الموازنة.

وفيما أكدت الأوراق الاقتصادية على الجانب الانفاقي لضبط العجز، عندما رأت ضرورة وقف الهدر الحاصل على أكثر من صعيد، سواءً لجهة الفساد الإداري المتفشي في إدارات الدولة أو الصفقات بالتراضي، أو أعمال الأجهزة والصناديق المتخصصة (مجلس الإنماء والاعمار، مجلس الجنوب، صندوق المهجرين،..) أو سياسات الدعم، وخصوصاً التبغ الذي يعاد إتلاف الجزء الأكبر منه، فإن الرئيس الحريري تجاهل هذه الأمور كلها عندما حصر مشكلة الهدر في فائض الموظفين والمدرسين الذي يقارب ١٠ آلاف موظف فحسب، رافضاً تحمّل مسؤولية صرفهم، ومشجعاً الإقتراحات الرامية لتعزيز الإيرادات من أجل ضبط العجز.

ومن الإيرادات التي أيدها الرئيس الحريري تحصيل رسوم الكهرباء والميكانيك، إلى جانب تنفيذ بعض المشاريع العامة من خلال القطاع الخاص بدلاً من الدولة، أي بمعنى آخر اعتماد الخصخصة.

لكنّ الرئيس الحريري بإصراره على رفض طلب الهيئات الاقتصادية، ولا سيّما جمعية مصارف لبنان، تحرير الموارد المالية المحليّة التي توظف في سندات الخزينة تغطية لعجز الموازنة، خوفاً من حدوث تضخم، يقع بإشكالية كبيرة، انتهت الخلوة من دون وضع حلول لها، وهي كيف يمكن للقطاع الخاص القيام بالدور المطلوب في تنفيذ المشاريع العامة أعلاه، وكذلك بقية الاستثمارات، طالما هو محروم من الموارد الماليّة؟ وبمعنى آخر كيف يتزجم قناعته بضرورة تشجيع الإنتاج والمشاريع الإنتاجية سواءً في الزراعة أو الصناعة لتأمين فرص العمل وهذه القطاعات محرومة من التسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الأجل في وقت توظف فيه هذه الموارد والتسهيلات لمصلحة الخزينة العامة؟!

ومعلوم أن هذا الأمر له تأثير بالغ في إعاقة قيام سوق مالية قادرة على تعبئة الموارد المالية المحليّة لتوظيفها في مشاريع إنتاجية.

وتجاوباً مع مطالب هيئات القطاع الخاص، ولا سيّما القطاع الصناعي، وعد الرئيس الحريري بإلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة لحساب الإنتاج الصناعي، وأكدّ على قرار الحكومة إفادة الصناعة المحليّة من مقاولات ومشتريات الدولة بنسبة ١٥٪.

ويبدو أن الرئيس الحريري غير مقتنع بجدوى الزراعة، فهو إذ يعرب للحاضرين عن قناعته بأهمية القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج وتأمين فرص العمل، إلاّ أنه يؤكد في الوقت ذاته، أن الاتجاه المستقبلي، بحسب رأيه، سيكون لقطاع الخدمات والصناعة. ولا يخفى ما لهذا الكلام من تأثير محبط للاستثمارات الزراعية.

وعلى صعيد آخر، دعا الرئيس الحريري الهيئات الاقتصادية إلى التروي والحذر بخصوص الانضمام إلى اتفاقية الغات.

توصيات الخلوة

وخلصت الخلوة إلى إصدار بيان تضمنّ عرضاً لأسماء الهيئات المشاركة ولمضمون كلمة الرئيس الحريري والوزراء، وكذلك بالأجواء الإيجابية للحوار بين المشاركين في الخلوة.

وكالعادة، أكدت الخلوة على جملة توصيات كلاسيكية باتت معروفة ولكن من دون التوصل إلى برامج وخطط واضحة تصلح لتنفيذ هذه التوصيات، مثل دعم وتعزيز قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، وتبني خطط وبرامج وزارتي الصناعة والزراعة، والدعوة إلى إنشاء المؤسسات ووضع التشريعات اللازمة لتأمين التمويل اللازم للصناعة والزراعة، وتحسين الإنتاج الصناعي والزراعي وتصريفه محلياً وخارجياً.

كذلك تضمنت التوصيات جملة إجراءات فورية لإلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية ونصف المصنّعة المستخدمة في الصناعة الوطنية، والتزام الإدارات العامة بإعطاء الأفضلية للصناعة الوطنية.

وأشارت التوصيات إلى دور القطاع الخاص في النشاط السياحي، ودعت إلى تسهيل منح تأشيرات الدخول للسياح، وإنهاء قضية الأملاك العامة البحرية دون إرهاق المؤسسات السياحية، مع تشجيع هذه المؤسسات لزيادة رساميلها.

وفي المجال الاجتماعي، اقتصرت التوصيات على الدعوة إلى تخفيف الأعباء على المؤسسات بانتظار عقد خلوة خاصة لمناقشة القضايا الاجتماعية بين العمال وأصحاب العمل.

وتضمّن البيان أيضاً توصيات توزعت بين الشأنين العام والخاص، فدعت التوصيات على الصعيد العام إلى تعزيز واردات الخزينة عبر تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين، وتقليل النفقات عبرَ تخفيض كلفة الرواتب والأعباء، وعدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب قبل تأمين التغطية اللازمة وإجراء الإصلاح الإداري.

ويبدو واضحاً ان البيان في مجال تعزيز الواردات تجنب الإشارة إلى فرض أية ضرائب ورسوم جديدة او فرض زيادات عليها، كما اقتصر في الجانب الانفاقي على رواتب الموظفين وتجاهل مسألة الهدر والإنفاق الاعماري وكلفة الدين.

أمّا على الصعيد الخاص، فقد دعا البيان إلى إلغاء العمل ببراءة الذمة المالية المستوجبة على المؤسسات الخاصة وتحرير الحدّ الأدنى للأجور من استعماله كمؤشر للتقديمات الاجتماعية.

وتضمنّ البيان توصيات أخرى مختلفة منها ما يدعو إلى تشجيع التجارة عبر إعادة النظر بالرسوم الجمركية على السيارات المستوردة، وبقرار منع استيراد المنتجات الزراعية ، وتحريك السوق العقاري لتسويق الشقق السكنية. ومنها ما يتعلّق بإقرار مشروع تعديلات قانون هيئات الضمان، والدعوة إلى زيادة ملاءة شركات التأمين، وإعادة النظر بالرسوم البلدية والمالية على بوالص التأمين، وإعفاء المستفيد من التأمين على الحياة من رسم الانتقال، إلى جانب مجموعة "وصفات" لزيادة الإنتاجية، مثل خفض عدد الأعياد السنوية، وإقرار زيادة ساعات العمل في القطاعين العام والخاص.

وأحال البيان مواضيع التخصيصية والإصلاح الإداري زيادة مداخيل الدولة إلى لجنة مشتركة يصار إلى تشكيلها من القطاعين العام والخاص لدراسة هذه المواضيع ووضع مشروعات متكاملة بشأنها.

ملاحظات عامة

ويمكن من خلال قراءة متأنية للبيان الصادر عن الخلوة استنتاج جملة حقائق أبرزها:

١ـ إن الحكومة والهيئات الاقتصادية المشاركة في الخلوة توافقت على استبعاد البحث في الشأنين الاجتماعي والبيئي، مع العلم ان هذين الموضوعين هما

من أكثر المواضيع جدلاً وإثارة الآن ليس على الصعيد المحلي فحسب وانما على صعيد العالم كله.

٢ـ لم تلحظ التوصيات الاهتمام اللازم والجدي بالإنسان باعتباره الثروة الحقيقية للمجتمع. فقد بدا واضحاً أن المجتمعين ما زالوا بعيدين عن إدراك المفاهيم الحديثة والمستجدة للإنماء، من مثل مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي تعتبر الإنسان عماد التنمية ومحركها، والتي تعتمد على تطور قدراته، ولذا فهي تسعى لتمكينه من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته ورفاهيته. فبقيت النقاشات تدور في إطار المعايير المادية الكميه والنوعية، وكأن الإنماء البشري والإقتصادي هو تحصيل حاصل للنمو الاقتصادي.

وكان يفترض أن يكون من أولويات مواضيع الخلوة معالجة هذا الخلل البنيوي في السياسات الاقتصادية للحكومة، الذي تكرس اكثر مع إحكام مركزية التخطيط والتقرير والتنفيذ، وتعطيل إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والحؤول دون تداول السلطة والمشاركة من خلال تهميش البلديات، وتعطيل إمكانيات المحاسبة الجدية والفاعلة للسلطة بأطرافها كافة.

٣ـ من الدروس البليغة للحرب الأهلية ان النمو الاقتصادي لا يكفي لوحده في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، بل لا بدّ من آلية محددة لضمان التوزيع العادل لعائدات النمو والثروة في المجتمع، وهو ما لم تلحظه التوصيات عندما تجاهلت الاقتراحات الداعية إلى وضع نظام ضرائبي عادل، وإعادة النظر بنظام الضمان الاجتماعي.

٤ـ اكتفت الحكومة وهيئات القطاع الخاص بالتأكيد على ضرورة العمل لتشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية من اجل تحقيق أهداف تحسين المستوى المعيشي وانفتاح الاقتصاد اللبناني وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل، من

دون الالتزام بتحديد إجراءات عملية واضحة كفيلة بترجمة هذا الدعم إلى خطوات عملية.

وهذه الإجراءات تحتاج قبل كل شيء إلى إعادة النظر بالسياسات الإعمارية والنقدية والتمويلية للحكومة، والتي يبدو أن الكثير منها كان موضع جدل وخلاف بين المشاركين. وقد توقف البحث بها لأن رئيس الحكومة يرفض الخوض فيها وينفي مسؤوليتها عن المصاعب الاقتصادية التي تعانيها البلاد بخلاف العديد من الوراق الاقتصادية التي قدّمت للخلوة وفيها تحذير من عواقب الإنفاق الإعماري وارتفاع أسعار الفائدة والاقتراض على صعيد زيادة العجز وانحباس الاستثمارات وزيادة الدين العام مما يرتب حالة من الركود الاقتصادي الشديدة..

ولذلك اقتصرت التوصيات ذات الطابع العملي على معالجات موضعية لمشاكل قطاعية محددة خارجة عن نطاق المعالجة الشاملة لتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

٥ـ أخفقت الخلوة في اتخاذ أية توصية بخصوص الاستحقاقات المطروحة والتحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية المستجدة كالتخصيصية والإصلاح الإداري، واتفاقية الغات والعولمة والشراكة المتوسطية والسوق العربية المشتركة، فأحالت الأولى إلى لجنة تشكل لاحقاً لهذا الغرض، وتجاهلت الإشارة إلى المسائل الثانية.

يبقى أن الخلوة، وكما جاء في البيان ذاته، كانت فعلاً عرضاً للهموم والقضايا العائدة إلى القطاعات الاقتصَادية والوضع المالي القائم حالياً.

وإلى ذلك، يمكن اعتبار الخلوة محاولة أولى لبناء الثقة والتعاون على طريق المشاركة والحوار بين الجهات المسؤولة في الدولة والفعاليات المعنية، ينبغي العمل على الانتقال بها من مستوى اللقاء بين السلطة وأصحاب رأس المال إلى لقاء وطني أوسع وأشمل بشرياً

وقطاعياً وجغرافياً ومؤسساتياً، خصوصاً وان النقاط والمواضيع المطروحة كثيرة وعلى درجة عالية من التعقيد والترابط والحساسية، بحيث أن بحث كل واحدة منها وإيجاد الحلول الواضحة والقابلة للتنفيذ بشأنها يستدعي أكثر من خلوة واحدة.

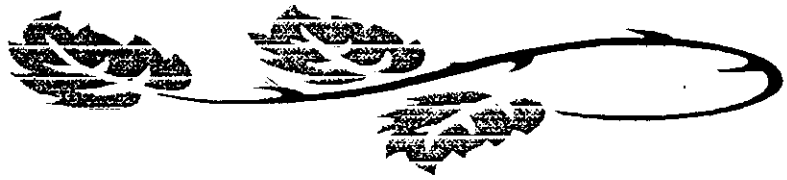

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام